آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي للحد من مشكلات أطفال الرؤية المترتبة على الانفصال الأسري

د. أمينة بنت أحمد الجندي

جامعة أم القرى

aagind@uqu.edu.sa

(قدم للنشر في ٢٠٢٤/٧/٤، وقُبل للنشر في ٢٠٢٤/٨/٧)

مستخلص البحث

يعد المجتمع النسق الأكبر الذي يحوي مجموعة من الأنساق الفرعية والتي يتم من خلال تفاعلاته تنمية المجتمع وازدهاره، ويُكون نسق الأسرة الوحدة الأساسية من بناء هذا المجتمع، ولصلاح الأسرة واستقرارها دوراً كبيرًا في صلاح المجتمع واستقراره ، وفي الآونة الأخيرة أصبح هذا النسق مهددًا بسبب كثرة المشكلات الأسرية بشكل عام وعلى رأسها مشكلة الانفصال الأسري التي تُخلف مجموعة من المشكلات لأطفال هذه الأسرة ومنها، مشكلات تنفيذ حكم الرؤية للأطفال المحضونين من أحد الوالدين بعد الانفصال، لذا جاءت هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية، وكذلك التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى أطفال الرؤية، وتحديد الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدتهم ، وتحديد آليات تفعيل دوره في الحد من مشكلاتهم ، وتنتمي هذه الدراسة لنمط الدراسات الوصفية، وقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأسر الأطفال الذين لديهم حكم بالرؤية والزيارة من أحد الوالدين وعددهم (٩٠) طفلاً، واعتمدت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الأسر، والمقابلات شبه المقننة مع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمبادرة (شمل) بجمعية يسر للتنمية الأسرية بمدينة مكة المكرمة وعددهم (٦)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية جاءت بمستوى متوسط ويقترب من المرتفع، وكان أكثر هذه الأسباب أهمية "إهمال أحد الزوجين للأسرة وعدم الالتزام بواجباته"، بينما كان أقلها أهمية "عدم الانسجام بين الزوجين بسبب اختلاف السن"، وحصلت آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية على استجابات بدرجة (مرتفعة)، وكانت أعلى هذه الآليات هي "حث إدارة الجمعية الوالدين على التعاون مع الأخصائيين لمصلحة أبنائهم، وكانت أقلها "توفير الحوافز المادية والمعنوية للأخصائيين العاملين على تنفيذ أحكام الرؤية".

الكلمات المفتاحية: آليات – الأخصائي الاجتماعي– أطفال الرؤية– الأطفال المحضونين– الانفصال الأسري– الطلاق.

Journal of Research and Social Studies- National Center for Social Studies, volume 4, Issue (2) pp 146 - 182 , Riyadh (1446/2024)

Mechanisms for activating the role of the social worker to reduce the problems of visionary children resulting from family separation

Dr. Amina Ahmed Algindy
Umm AL-Qura University
aagind@uqu.edu.sa

Abstract:

Society is the overarching system that encompasses a set of subsystems through whose interactions community development and prosperity are achieved. The family system forms the fundamental unit of this societal structure. The well-being and stability of the family play a significant role in ensuring the well-being and stability of society. Recently, however, this system has been increasingly threatened due to the growing prevalence of family problems, with family separation standing at the forefront. Family separation leads to a host of issues for the children involved, including challenges related to the implementation of visitation rulings for children in the custody of one parent after separation.

This study aims to explore the causes of family separation that result in problems for visitation children, examine the social and psychological issues faced by these children, identify the difficulties that hinder the effectiveness of social workers in assisting them, and propose mechanisms to enhance their role in mitigating these problems. This study falls under the category of descriptive research and adopts the social survey method using a sample of families with children subject to visitation rulings, totaling 90 children. The study employed questionnaires as a data collection tool from the families and conducted semi-structured interviews with social workers involved in the "Shaml" initiative at Yusr Family Development Association in Makkah, comprising six social workers.

The study concluded with several findings, most notably: the causes of family separation that lead to problems for visitation children were identified as moderate to high, with the most significant cause being "neglect of family responsibilities by one spouse," while the least significant cause was "lack of harmony between spouses due to age differences." The mechanisms to enhance the role of social workers in reducing the problems of visitation children received high response levels, with the most effective mechanism being "encouraging the association's administration to urge parents to cooperate with social workers for the benefit of their children," and the least effective being "providing financial and moral incentives for social workers implementing visitation rulings."

Keywords: Mechanisms - Social Worker - Visitation Children - Custodial Children - Family Separation - Divorce.

مشكلة الدراسة

خلق الله الإنسان واستخلفه في الأرض لعمارتها والحياة عليها في شكل جماعات ومجتمعات منذ بدء الخليقة وحتى يومنا هذا والمجتمعات تتغير وتتحول من حقبة زمنية إلى حقبة زمنية أخرى، وتظل الأسرة عبر الأزمنة والسنين هي وحدة تكوين هذه المجتمعات الإنسانية واللبنة الأولى الأهم والأقوى لها والتي من خلالها تنمو المجتمعات وتتطور وتحقق إشباع حاجات ورفاهية أفرادها.

وتشكل العلاقات الأسرية نواة للعلاقات الاجتماعية بمفهومها الواسع، لذا فإن جميع التشريعات السماوية والوضعّية خصت الأسرة والعلاقات بين أفرادها باهتمام بالغ، إذ إنها هي الجماعة الأولى التي ينتمي إليها الطفل ويعيش مع أفرادها ويقع تحت تأثيرها ويستمع إلى توجيهاتهم ونصحهم، وهي أول أجهزة التنشئة الاجتماعية والنفسية التي يتعلم من خلالها وتتشكل تربيته وأخلاقياته وأفكاره وشخصيته، وينعم من خلالها بالدفء والحب والطمأنينة من خلال إشباع احتياجاته البيولوجية والعاطفية والنفسية والاجتماعية فيتحقق له السكينة والاستقرار والإشباع المادي والمعنوي.

والجدير بالذكر تعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم مراحل العمر في حياة الفرد، لأنها المرحلة التأسيسية التي تعتمد عليها مراحل النمو الأخرى، فيقع على عاتق الأسرة والتي تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية بناء شخصية الطفل من جميع النواحي، وتوجيهه وتعديل سلوكياته وتنمية قدراته، وللوالدين في الأسرة دور حيوي وفعّال ومكمل لبعضهما البعض، إذ تقوم الأم بالعناية بالجانب الجسمي والنفسي للأطفال، بينما يمثل الأب قيمة السلطة والنظام، ويعمل على توفير متطلبات الحياة الكريمة لأطفاله، وينتج عن التكامل بينهم بناء الشخصية السوية للأطفال التي تؤهلهم أن يكونوا أفراداً نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم.

بيد أنه بعض الأسر قد تتعرض إلى تحديات ومشكلات غير متوقعة تُحدِث إرباك في العلاقات الأسرية وخلل، وقد تؤدي إلى تصدع وانهيار بنائها، والذي يتمثل في مظاهر التفكك الأسري التي قد تضعف أحياناً وتقوى مرة أخرى لتصل إلى الطلاق والانفصال بين الزوجين، حيث أشارت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى وجود ارتفاع في معدلات الطلاق في المملكة خلال عام ٢٠٢٣م، إذ بلغت أعداد المطلقات ما يقرب من ٣٥٠ ألف امرأة، ووفقاً لهذه الإحصائية "فإن هذا الرقم يُترجم إلى ١٦٨ حالة طلاق يومياً، بواقع ٧ حالات طلاق في كل ساعة، وبمعدل يفوق الحالة الواحدة كل ١٠ دقائق" (صحيفة اليوم الإلكترونية). وترجع مظاهر التفكك الأسري إلى أسباب وعوامل متعددة ومتشابكة ومتداخلة يصعب حصرها، ولكن ما يعنينا في هذا الشأن هو تداعيات هذا الحدث على الأطفال وعلى بنائهم النفسي وتكوين شخصيتهم.

ومما لا شك فيه أن مشكلة الطلاق والتفكك الأسري يترتب عليها أخطر المشكلات على الإطلاق من حيث تأثيرها على الأطفال الذين يصبحوا عرضة للاضطرابات النفسية مما يجعلهم يخافون من المجتمع، ومن

المواجهة في المواقف الحياتية المختلفة، على عكس الأطفال العاديين الذين يتم تربيتهم وسط بناء أسري متكامل لا يوجد به نقص من عاطفة أو ترابط أو اهتمام، فالأبناء سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا عرضة لاضطرابات كثيرة نتيجة طلاق والديهم مما يجعلهم في تخبط مستمر بين الأب والأم، وهذا الأمر يجعلهم لا يعرفون لأي الحزبين يميلون، وهذه الحيرة تجعلهم يضطربون في مواجهة الناس بصلابة وقوة شخصية، إذ يشعر بتهديد خطير لكيانه مما يؤدي به إلى أساليب سلوكية انسحابية، ويعاني الأطفال المحضونين (ممن هم في حضانة أحد الوالدين) من الكثير من الاضطرابات والمشكلات بسبب تفكك الأسرة، فغياب الأم أو الأب يؤثر سلباً في نموهم النفسي (طمان، ٢٠١٢، ص. ٢١).

ويعتبر الأبناء أكثر الفئات ضرراً من عمليات الطلاق، فقد يجد الزوج ضالته في زوجة جديدة وكذلك الزوجة أما الأطفال فعلى العكس تماماً، قد يؤدي الطلاق إلى التمزق العاطفي لهم بسبب الحيرة في الانحياز لأي طرف الأب أم الأم، فضلاً عن فقدهم الشعور بالأمان نتيجة للاضطراب والانقسام الذي حدث في الأسرة، إضافة إلى أن الأطفال قد يُستخدمون بعد الطلاق في كثير من الأحيان كوسيلة للانتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجيين، فقد تحرم الأم الأب من رؤية أولاده، وكذلك الأب يحاول أن يضم الأولاد إلى حضانته، إضافة إلى أثر الطلاق على المستوى الدراسي للأطفال، ولا تكون نشأتهم طبيعية وتتسرب في أعماقهم مشاعر الكراهية نحو الحياة (الغزيري، ٢٠١٦).

وتعد مسألة حضانة الأطفال بعد الطلاق من القضايا المفصلية بعد انتهاء العلاقة الزوجية بين الوالدين، إذ إن مسألة أحقية أحد الوالدين بحضانة الطفل قد تكون من أهم المشكلات التي تؤدي إلى استمرار الخلافات بين الطرفين، والمنازعات والتقاضي إلى أن يتم الفصل بينهما. وحتى بعد الفصل بين الزوجين في كثير من الحالات يستمر الخلاف والنزاع والتقاضي. ولكن ارتفاع وتيرة الفرقة والعناد وزيادة المشاعر السلبية بين الوالدين بعد الطلاق يتجلى ذلك بشكل كبير في محاولة كل طرف منهما الانتقام من الطرف الآخر، وتسديد الضربات الموجعة له فلا يكون أمامها إلا استخدام الطفل كأداة لتنفيذ هذا الانتقام دون الاكتراث بمشاعره أو عواقب تلك التصرفات على نموه النفسي والعقلي والاجتماعي بشكل سوي.

وقد تترتب تداعيات عديدة على هذه الإشكاليات المرتبطة بالنزاع بين الحاضن والطرف الآخر من الوالدين، تتجلى بشكل واضح في مقابلات رؤية الطفل من قبل الطرف غير الحاضن، منها الإشكاليات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الطفل دون التفات الوالدين لهذه التداعيات فتصبح أوقات الزيارة أو الرؤية حلبة للصراع، واستعراض كل طرف لقدراته على مضايقة الطرف الآخر من خلال هذا الطفل البريء الذي لا ذنب له سوى أنه ابن لوالدين غير متوافقين وغير متعاونين ولا يفكر كل فرد منهم إلا في نفسه ورغباته الانتقامية فقط، فيصبح الطفل ضحية لهذا الصراع والذي يخلف له الرهاب والخوف من المستقبل والعقد النفسية العميقة.

ويؤكد علماء النفس وخبراء التربية على وجود علاقة قوية بين الجوانب النفسية السلبية والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية غير الطبيعية، ونتيجة لما يحدثه الطلاق من شعور الأطفال بالخطر والإحساس بالضياع وشعورهم بالتشرد وغياب الأمن الذي كانوا يعيشونه، وهو ما تنعكس آثاره عليهم من آثار اجتماعية تتمثل في: ضعف الثقة بالنفس، والعزلة والانفصال، والعدوانية والعنف، والانحرافات السلوكية، وكذلك الآثار النفسية التي تتضح في: القلق والضغط النفسي، والشعور بالذنب والمسؤولية، والاكتئاب، والاضطرابات النفسية، والعصبية والعناد(الشمري، ٢٠٢٣، ص ٩-١٠).

ويتجلى دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال النزاعات الأسرية بشكل محوري وأساسي في أنها تعمل على الحد من هذه النزاعات والحيلولة دون وصولها إلى منطقة الاحتكام والمنازعات القضائية من خلال مكاتب الصلح بالمحاكم، إضافة إلى وجود الأخصائيين الاجتماعين في مكاتب الخدمة الاجتماعية، والذي يكون له بالغ الأثر في مواجهة المشكلات المتفاقمة بين الزوجين، واستخدام شتى طرق العلاج وعلى رأسهم العلاج الأسري، وكذلك في المنازعات التي تتم بعد الطلاق والانفصال كقضايا الرؤية واحتضان الأطفال والمساهمة في التوفيق بين الطرفين لتمرير هذه الأمور بشكل سلسل لا يضر بمصلحة الطفل ولا يؤثر على نفسيته وحياته المستقبلية. حيث تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية في إطار النسق القانوني الذي يتمثل في محكمة الأسرة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للأسرة وفق القرارات القانونية التي تسعى إلى تدعيم وتقوية متطلبات التدخلات المهنية، وبما يدعم الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي (الطويل، ٢٠٢٣، ص ١٨٠).

وقد جاءت "مبادرة شمل لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة، والتي تعمل على تعزيز حقوق الطفل وحفظ خصوصية الأسرة من خلال توفير أماكن مخصصة لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة وفق بيئة مجهزة وملائمة تراعي احتياجات الطفل والأسرة" (وزارة العدل، منصة ناجز).

وتجدر الإشارة الى أن هذه المبادرة كانت بمثابة الحل الأمثل للتيسير على المواطنين في تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة ضمن بيئة ملائمة لأفراد الأسرة في مراكز وجمعيات مؤهلة، بمساعدة اختصاصيين اجتماعيين لتحسين مستوى التعاون بين الجهة القضائية والجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الثالث في تقديم خدمات متكاملة لأطفال الرؤية، فقد تم تقديم ٥٠٠ خدمة ما بين (رؤية – زيارة – تهيئة طفل – جلسات إرشادية) استفاد منها أكثر من٤٥ ألف طفل في ٥٠ مركزًا (وزارة العدل، منصة ناجز).

وانطلاقاً من أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في المساهمة في الحد من المشكلات الأسرية بشكل عام والمشكلات المترتبة على الطلاق وبخاصة مشكلات الأطفال المحضونين (ممن هم في حضانة أحد الوالدين) والمحكوم لهم بالزيارة أو الرؤية من أحد الوالدين ومساعدتهم على تحقيق التوازن النفسي والاندماج الاجتماعي، وتخطي العقبات التي تواجههم بسبب المنازعات بين الوالدين فقد جاءت هذه

الدراسة والتي تحاول تحديد آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية المترتبة على الانفصال الأسري.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

١- التعرف على أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية.

٢- التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى أطفال الرؤية والناتجة عن الانفصال الأسري.

٣- تحديد الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية.

٤- تحديد آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية.

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية؟

٢- ما المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى أطفال الرؤية الناتجة عن الانفصال الأسري؟

٣- ما الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية؟

٤- ما آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية؟

أهمية الدراسة

أ- الأهمية العلمية:

١- تنبع أهمية هذه الدراسة من قلة الدراسات التي تناولت موضوع أطفال الرؤية وبخاصة في الجانب الاجتماعي (في حدود علم الباحثة).

٢- قد تفيد هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري لمشكلات أطفال الرؤية أو الأطفال المحضونين وتفتح الآفاق لبحوث مستقبلية تكميلية في هذه القضية الأسرية.

٣- أطفال اليوم هم شباب المستقبل، ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بأمن أطفال الرؤية واستقرارهم النفسي والاجتماعي يعود على المجتمع بالكثير من الفوائد المستقبلية، وتحقيق تنمية المجتمع واستقراره مما دعا لدراسة هذه القضية البحثية.

ب- الأهمية العملية

١. ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال الأسري في المجتمع السعودي، فبحسب إحصائية الهيئة العامة للإحصاء لعام ٢٠٢٠م تبين أن عدد حالات الطلاق وصلت ٥٧٥٩٥ صك طلاق وبما يعادل صدور ١٥٧ صكًا يومياً، بزيادة ١٢,٧٪ عن العام ٢٠١٩م (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٠)، وهو ما يزيد من حالات المنازعات والتقاضي حول احتضان الطفل من أحد الأبوين، ورؤيته من الطرف الآخر.

٢. تسليط الضوء على أهمية دور الخدمة الاجتماعية في حل مشكلات أطفال الرؤية والتقليل من الآثار السلبية على حياتهم.

٣. قد تفيد هذه الدراسة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز وجمعيات التنمية الأسرية وبخاصة العاملين بمبادرة شمل كإحدى مبادرات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والمعنية بتحقيق الأمان الأسري والتنمية الأسرية.

مفاهيم الدراسة

أ- مفهوم الدور (The role):

يعرف الدور اصطلاحاً بأنه: " السلوك الذي يأتيه شخص معين أو مجموعة الأنشطة التي يمارسها أي فرد يشغل مركزاً معيناً بغض النظر عن شخصية القائم بهذه الأنشطة" (عبد الله، ٢٠٠٣، ص ١٢).

ويعرف أيضاً بأنه: مجموعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد أو المؤسسات بحكم الأوضاع والمراكز التي يشغلونها في بناء اجتماعي معين، وتحدد هذه الحقوق والواجبات عن طريق المعايير الاجتماعية (Eagly & Wood, 2012, p.5).

ويمكن تعريف الدور إجرائياً بأنه: الوظيفة التي يؤديها الأخصائي الاجتماعي متمثلة في المهام والواجبات التي يقدمها من خلال عمله في مراكز وجمعيات التنمية الأسرية التي تقدم خدمات مجتمعية للأطفال الذين لديهم حكم بالرؤية أو الزيارة لأحد الوالدين، ويتوقع منه أن يسهم في الحد من مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية التي قد يمر بها بسبب انفصال الوالدين، وأن يكون له دور فعّال في تنظيم وتسهيل حكم الزيارة أو الرؤية.

ب- مفهوم الأطفال المحضونين (Foster children):

يعرف الأطفال المحضونين اصطلاحاً بأنهم: الأطفال الذين يوجد التزام تجاههم لتربيتهم والمحافظة عليهم، وإصلاح شأنهم في الفترة التي لا يستغنى فيها عن رعاية النساء ممن لديهم الحق في تربيتهم شرعاً، وهو حق للأم ثم لمحارمهم من النساء، وللحضانة شأن آخر خلاف الإرضاع، ولها أحكام تخالف أحكام الإرضاع، ولا يرد تطبيق أحكام الحضانة غالباً إلا في حالة الفرقة بين الزوجين، ووجود أولاد دون السن التي يستغنى فيها الصغير عن النساء، ويحتاج ذلك الطفل إلى نوع من الرعاية والحماية والتربية والقيام بما يصلحه (الصالح، ٢٠١٦، ص ٦).

ويعرف الأطفال المحضونين إجرائياً بأنهم: الأطفال الذين وقع الطلاق أو الانفصال الأسري بحق والديهم، مما اضطرهم إلى ترك أحد الوالدين والإقامة المستمرة مع الطرف الآخر، وغالباً يكون هذا الطرف هو الأم ويكون الطفل في سن الحضانة وهي الفترة التي يحتاج فيها الطفل إلى رعاية وحماية نظراً لضعفه وصغر سنه، وبين فترة وأخرى يذهب هذا الطفل لمكان يحدد من قبل القاضي المختص لكي يستطيع الطرف الآخر الذي لا يعيش معه من والديه رؤيته.

ج- مفهوم أطفال الرؤية (children of vision):

يعرف أطفال الرؤية اصطلاحياً بأنهم: الأطفال الذين يخضعون للقانون الخاص برؤية الأب لصغيره، أي إنه مصطلح يطلق على الأطفال للأسر التي وصلت الخلافات فيها إلى القضاء، ويقوم الأب أو الجد ممن لهم الحق برفع دعوى قضائية لرؤيته (ملهط، ٢٠١٩، ص ٢٧).

ويعرف أطفال الرؤية إجرائياً بأنهم: الأطفال الذين صدر بحقهم حكم قضائي لتمكين أحد الوالدين أو الجد أو الجدة من رؤية هذا الطفل أو الزيارة، ويكون موعد ثابت بشكل دوري لرؤية هذا الطفل في المكان الذي يحدده القاضي، وتتم الرؤية من خلال مراكز مبادرات شمل في مدينة مكة المكرمة، وهو طفل تعرض لظروف أسرية عصيبة قد تشتمل على العنف أو الإهمال أو المساومة من أحد طرفي النزاع مما قد يتسبب له في تداعيات نفسية واجتماعية غير سوية، وقد يحتاج إلى التدخلات المهنية والجلسات الإرشادية.

د- مفهوم الانفصال الأسري "الطلاق"(Family separation):

يعرف الانفصال الأسري (الطلاق) اصطلاحاً بأنه: انفصال لرابطة الزواج بواسطة إجراءات نظامية يقرها المجتمع غالبًا، وبالاعتماد على القواعد الدينية، فالطلاق حل الرابطة الزوجية وإنهاء عقد الزواج وفق إجراءات قانونية يقرها الدين والمجتمع (حمدان، ٢٠١٨، ص ٢١٠).

ويعرف كذلك بأنه: انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية، وهو شرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق أو نحوه (فيروز، ٢٠١٨، ص ١٨٧٧).

ويعرف الانفصال الأسري إجرائياً بأنه: انحلال عقد النكاح وانقطاع العلاقة الزوجية بين والدين للأطفال المحضونين (ممن هم في حضانة أحد الوالدين) ويترتب على ذلك خلافات ونزاعات يتم اللجوء للقضاء للفصل فيها ومن يكون له حضانة الأطفال الصغار وأحقية زيارتهم ورؤيتهم من الطرف الآخر.

الدراسات السابقة

- **المحور الأول: دراسات تناولت أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال الأسري نعرض منها على سبيل المثال لا الحصر:**
- **دراسة (الطويل، ٢٠٢٣)**. هدفت الدراسة إلى تحديد أهم الأدوار المهنية التي يجب أن يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلات المطلقات، وذلك بالتركيز على حالات الطلاق المبكر، والتعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تعاني منها المطلقات، وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للأخصائيين الاجتماعيين بمحاكم الأسرة بمحافظة

أسوان، واعتمدت الدراسة أداة الاستبيان والذي طبق على جميع الأخصائيين الاجتماعيين وعددهم (٦٦) أخصائيًا، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج من أهمها: أن أهم الأدوار المهنية التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي تمثلت في تدعيم العلاقات الاجتماعية بين المطلقات ومحيط مجتمعهم، وتدعيم جوانب التفاعل الاجتماعي لديهن، وأوضحت النتائج أيضاً أن العوامل الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من الجهد من العمل المهني لإيجاد مصادر دخل وتحسين مستوى معيشتهن.

- **دراسة (صابر، ٢٠٢٢)**. حاولت الدراسة تحديد أدوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية لوقاية الأطفال من الإساءات، وتحديد صور الوقاية في لجنة حماية الطفل، وتحديد ما قامت به لجنة حماية الطفل للوقاية من الإساءات ، وتعد الدراسة من نمط الدراسات الوصفية، واتبعت منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان حماية الطفل من الإساءات بمركز سوهاج ، واتبعت طريقة العينة لطلاب المرحلة الإعدادية بالصف الثالث بمدرسة الشهيد محمود صبري الإعدادية بقرية السلاموني ومدرسة الحساينة والعبادلة بقرية الصوامعة شرق، واعتمدت الدراسة أداتين لجمع البيانات: استبانة للأخصائيين الاجتماعيين واستبانة أخرى لطلاب الصف الثالث الإعدادي بالمدارس السابق ذكرها، وقد برزت عدة نتائج من خلال الدراسة منها : أن الأخصائي الاجتماعي يقوم بعدة أدوار لحماية الأطفال منها أنه يساعد في تمكين اللجنة من إجراء البحوث والدراسات في مجال وقاية الضحية، ودراسة العوامل المجتمعية المسببة للإساءة للوقوف على أكثر العوامل انتشار للحد منها ، وتوعية الأطفال بكافة أشكال الإساءة ، والاكتشاف المبكر للإساءة التي قد يتعرض لها الأطفال.

- **دراسة. (الغامدي والقرشي، ٢٠٢١)**. استهدفت الدراسة التعرف على أدوار الأخصائي الاجتماعي في محاكم الأحوال الشخصية، والكشف عن معوقات هذه الأدوار، وصنفت الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي باستخدام أسلوب العينة، حيث تكونت العينة من (١٧٩) مفردة في عدد من المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية، وطبقت الدراسة باستخدام أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: بلغ الدور الوقائي للأخصائي الاجتماعي في محاكم الأحوال الشخصية نسبة (٨٩٪)، وكانت أعلى عبارات هذا المحور من حيث الاستجابات (توعية أطراف النزاع بأهمية الصلح وتسوية النزاع دون اللجوء إلى القضاء ، وتمثل دوره كعلاجي بنسبة (٩٠٪)، وكانت أعلى عبارات هذا المحور: (كتابة تقرير اجتماعي عن

الأطراف المتنازعة للقاضي موضح به كافة المعلومات التي يحتاجها، وتمثل دوره كتنموي بنسبة (٩١٪)، وجاءت أعلى عبارات هذا المحور في: نشر الأساليب العلاجية الناجحة لتجاوز الخلافات الأسرية، وتمثلت أهم المعوقات في عدم وجود تشريعات واضحة تحدد دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة القضايا الأسرية في المحاكم.

- **دراسة (عبد الرازق، ٢٠٢١)**. حاولت الدراسة تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين، وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية ، وقد اعتمدت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل للأخصائيين الاجتماعيين ، والمسح الاجتماعي بأسلوب العينة لجماعات الأسر، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات من الأخصائيين الاجتماعيين وعددهم ٢٥ من العاملين بمكاتب التوجيه والإرشاد الأسري في محافظة القاهرة(٩ مكاتب)، وجماعات الأسر المترددين على هذه المكاتب وعددهم (٨٥) ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها: أن مستوى دور الأخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية (التمرد، العناد، العصيان) لأبنائهم المراهقين مرتفع، وقد أوصت الدراسة بالعمل على تطوير دور الأخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين.
- **دراسة (عمر، ٢٠٢١)**. استهدفت هذه الورقة البحثية تحديد درجة المساندة الاجتماعية المقدمة للمرأة المعنفة، وتحديد مؤشرات الأداء الفعّال لفريق العمل بمراكز دعم ومساندة المرأة ، وكذلك تحديد الأنشطة المرتبطة بالأدوار الفعلية للأخصائي الاجتماعي بمراكز دعم ومساندة المرأة وتحديد الصعوبات التي تحد من فاعلية وتكامل أدوار فريق العمل بمراكز دعم ومساندة المرأة ، وذلك من خلال تحديد مجموعة من المحاور منها: التنمية المهنية ، والأسس البنائية لفريق العمل ، ومؤشرات الأداء الفعّال لفريق العمل، وقد تم وضع مجموعة من المؤشرات المرتبطة بمناهضة أشكال العنف ضد المرأة.
- **دراسة (الغامدي والمجالي، ٢٠٢٠)**. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت الدراسة أداة الاستبيان، وتمثلت عينة الدراسة في: (٣١٦) أخصائيًا اجتماعيًا، و(١١٧) أخصائية اجتماعية ، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها: أن عامل ضعف الوازع الديني جاء في المرتبة الأولى للعوامل المؤدية لارتكاب الجرائم

الأسرية في منطقة مكة المكرمة ، وجاء في المرتبة الأخيرة عامل الأخذ بالثأر ، وكشفت الدراسة عن العديد من العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة الأسرية منها ، ضعف الرقابة الوالدية ، وإدمان المخدرات ، وتقليد الأفلام ذات المحتوى العدواني، وتوصلت نتائج الدراسة كذلك إلى أن البرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الاستعانة بها للحد من الجرائم الأسرية وهي توجيه الجهات الإعلامية بتثقيف الأسرة في مجال الوقاية من الجرائم الأسرية ، ومن البرامج العلاجية الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الأسرية ، وأوصت الدراسة بتفعيل الدور العلاجي للأخصائي الاجتماعي من خلال زيادة مشاركته مع مؤسسات الدولة الأمنية لعلاج مرتكبي الجرائم الأسرية.

- **دراسة (الدعجاني، ٢٠١٨)**. هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء بالمستشفيات الحكومية وذلك من خلال التعرف على المعوقات الشخصية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين ومعوقات الممارسة المهنية والمعوقات المؤسسية والمجتمعية والمعوقات المرتبطة بالعملاء، والتوصل إلى مقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء، وتعد الدراسة من نوع الدراسات الوصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي، بطريقة الحصر الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات العاملين بلجان الحماية من العنف والإيذاء بمدينة الرياض ويقدر عددهم بـ (٤٩) أخصائيًا وأخصائية، وطبقت الدراسة أداة الاستبانة على مجتمع الدراسة، وقد بيّنت الدراسة عدة نتائج منها: أن المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: الشخصية (غموض الدور المهني لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين)، والمعوقات المهنية (عدم وجود دورات تدريبية كافية للأخصائيين الاجتماعيين في مجال الحماية من العنف والإيذاء) ، والمعوقات المرتبطة بالعملاء(خوف ضحايا العنف الأسري من حرمانهم من أبناءهم وأسرهم نتيجة التقدم بالبلاغ)، والمعوقات المؤسسية(عدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة مما يتسبب في ضعف القدرة على مواجهة مشكلة العنف الأسري، والمعوقات المجتمعية (عدم وعي أفراد المجتمع بحقوقهم خاصة النساء والأطفال)، وتمثلت أهم المقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية في : الحرص على تنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين قبل وأثناء ممارسة العمل.

- **المحور الثاني: دراسات تناولت مشكلات أطفال الرؤية والأطفال المحضونين، منها على سبيل المثال لا الحصر:**

- **دراسة (همام، ٢٠٢٣)**. هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية للطفل المحضون كما يدركها الخبراء الاجتماعيين والنفسيين العاملين بمحكمة الأسرة، ووضع تصور مقترح من منظور العلاج الأسري في التعامل مع المشكلات التي يعاني منها الطفل المحضون، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، واعتمدت أداة المقياس الذي طبق على الخبراء الاجتماعيين والنفسيين العاملين بمحكمة الأسرة بمحافظة أسيوط ومراكزها وعددهم (٢٦)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها : وجود مستوى مرتفع من المشكلات الاجتماعية للطفل المحضون كما يدركها الخبراء الاجتماعيين والنفسيين في محاكم الأسرة، ووجود مستوى متوسط من المشكلات النفسية للطفل المحضون كما يدركها أفراد عينة الدراسة.

- **دراسة (الزرعوني والطائي، ٢٠٢٣)**. هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات الأطفال المحضونين (السلوكية، والدراسية، والنفسية، والاجتماعية)، ودلالة الفروق وفقاً للنوع (ذكور وإناث)، والعمر وقت حدوث الطلاق، وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، واتبعت أسلوب التحليل الكمي والنوعي ، واعتمدت أداة الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة وقوامها (٦٠) تلميذاً وتلميذة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال المحضونين يعانون من مشاكل عديدة منها:(السلوكية والنفسية والدراسية والاجتماعية) بدرجة تتراوح من الكبيرة إلى المتوسطة، وأظهرت النتائج كذلك أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية للجنس والعمر، وأوصت الدراسة بأن تقوم الوزارات المسؤولة بتفعيل دور مراكز الأسرة لتعزيز الاستقرار لدى الأطفال المحضونين.

- **دراسة (الشمري، ٢٠٢٣)**. استهدفت هذه الدراسة التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال المحضونين بجمعية ألفة بمحافظة حفر الباطن في ضوء متغيرات الدراسة وعددهم ٩ متغيرات، وكذلك تقديم مقترحات تطويرية لتقليل هذه الآثار، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت أداة الاستبانة وطبقت على عينة عشوائية قوامها (١٦٥) من آباء وأمهات الأطفال المحضونين ، وكشفت نتائج الدراسة أن الآثار النفسية حصلت على متوسط (٢,٥٠من ٥) والآثار الاجتماعية حصلت على متوسط (٢,١١من ٥) وكلاهما بتقدير لفظي ضعيف، وحصلت المقترحات

التطويرية لتقليل الآثار السلبية للطلاق على متوسط (٤,٢٠ من ٥) بأهمية كبيرة، وظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بخصوص الآثار النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال المحضونين تعزي لمتغيرات (الجنس، لصالح الإناث)، فيما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات (العمر، المؤهل ، عدد الأطفال المحضونين، أعمارهم ، القرابة بين الزوجين، ملكية السكن)، وقد أوصت الدراسة بوضع المزيد من البرامج الإرشادية والأنشطة التي تزيد من دمج الأطفال المحضونين في المجتمع ، وتبني المقترحات التطويرية لتقليل الآثار النفسية والاجتماعية للطلاق.

- دراسة (**Perry, A. R., Rollins, A. C., & Perez, A. 2022**) ، هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء الأمهات الحاضنات ووجهات نظرهن وتجاربهن حول علاقتهن مع آباء أطفالهن، وتحسين التعاون بينهم والحد من الصراع ومعرفة العناصر الأكثر تأثيراً على الأطفال، وقد تم جمع البيانات عن طريق مقابلات متعمقة مع (٥٥) من الأمهات الحاضنات المشاركات في جماعات التركيز، وتبيّن من نتائج الدراسة أن العديد من الأمهات أظهرت تحسن في علاقتهن مع الأبوة والأمومة مع مرور الوقت، وقد ظهر وجود تعاطف من الأمهات في تشكيل تجاربهم في مجال الأبوة أو الأمومة.
- **دراسة (سليمان، ٢٠٢٢)**. هدفت الدراسة إلى تقدير العلاقة بين جنس الطفل والحاضن، وعمر الطفل عند الطلاق، وعلاقته بالاتجاه نحو الوالدين لدى الأبناء المصابون بمتلازمة النفور الوالدي في نهاية سن الحضانة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوب العينة، واشتملت على عينة تكونت من (١٠٢) حالة ممن تراوحت أعمارهم من الأبناء ما بين سن ١٦ إلى ٢١ عاماً، وتم سحب عينة قصدية واعتمدت الدراسة على قائمة لتشخيص أعراض النفور الوالدي لانتقاء العينة ، وتم إعداد مقياس الاتجاه نحو الوالدين وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها : وجود اعتمادية بين متغيري جنس الحاضن ومستوى الاتجاه نحو الوالد المستهدف، بينما كان متغيري مستوى الاتجاه نحو الوالد المستهدف وجنس الطفل مستقلين، ومتغيري مستوى الاتجاه نحو الوالد المستهدف والوالد المهيمن مستقلين.
- **دراسة (العدرة والسمكري، ٢٠٢١)**. هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل (الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية ، والنفسية والقانونية) المؤثرة على تخلي الأمهات المطلقات عن الحضانة من وجهة نظرهن، والوقوف على العوامل العامة والمقترحات التي قدمتها الأمهات للتعامل مع ظاهرة التخلي، والعوامل تبعاً

لمتغيرات (العمر عند الزواج ، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري ومكان السكن)، وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، واعتمدت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العمدية، وتكونت عينة الدراسة من (٨١) من السيدات المتخليات عن أبناءهن، وطبقت عليهم أداة الاستبيان، وأوضحت نتائج الدراسة أن: هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى تخلي الأم عن حضانة أبناءها، وجاءت العوامل الاجتماعية والثقافية في المرتبة الأولى، والعوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية والعوامل الجسدية والصحية في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة العوامل الشخصية والنفسية، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة العوامل القانونية والتشريعية، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عوامل تخلي الأمهات عن الحضانة تعزى لمتغيرات (العمر عند الزواج في الفئة الأقل من ١٢ عام)، ولم توجد فروق إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي والدخل الشهري ومكان السكن.

- **دراسة (البصال، ٢٠١٩)**. استهدفت الدراسة اختبار فاعلية برنامج قائم على بعض الأنشطة المتكاملة لتحسين المناعة النفسية لدى أطفال ما قبل المدرسة أبناء الوالدين المنفصلين بالطلاق، واعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي الذي يقوم على التصميم ذو المجموعة التجريبية الواحدة، معتمد القياس القبلي والبعدي والتتبعي، وقد طبقت الدراسة على أطفال المستوى الأول والثاني لمرحلة ما قبل المدرسة ممن يعانون من نقص المناعة النفسية بثلاث روضات من الروضات التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة بورسعيد وهي (مدرسة طارق بن زياد الابتدائية – مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية – مدرسة الزهور الابتدائية)، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العمدية القصدية وتكونت من (٣٠) طفلًا وطفلة من أطفال المستوى الأول والثاني بمرحلة الطفولة المبكرة منهم (٢٠) طفلًا وطفلة (عينة التقنين)، مشتقة من العينة الأساسية ، وقد طبقت الباحثة برنامجاً إرشادياً قائماً على مجموعة من الأنشطة المتكاملة على عينة الدراسة ، واعتمدت الدراسة مقياساً مصوراً لقياس مستوى المناعة النفسية لدى الأطفال(عينة الدراسة)، اشتمل على ثلاثة أبعاد (التفكير الإيجابي، والفاعلية الذاتية، والضبط الانفعالي)، وأظهرت نتائج الدراسة أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أطفال المجموعة التجريبية في أبعاد المناعة النفسية لصالح القياس البعدي والذي يثبت فاعلية أنشطة البرنامج ، وكذلك وجود علاقة ارتباطية بين انفصال الوالدين بالطلاق ونقص مستوى المناعة النفسية لدى أطفالهم.
- **دراسة (حسين، ٢٠١٩)**. هدفت الدراسة إلى الكشف عن الديناميات العديدة المرتبطة بتطبيق حق

الاستضافة كحق أصيل من حقوق الطفل المحضون ووالده غير الحاضن على سواء، وتوضح الدراسة مواقف الآباء ووجهات نظرهم في المطالبة بالاستضافة ، وآليات تطبيقها، والمبررات التي تقف وراء تمسكهم بها ، ومواقف واعتراضات الحاضنات ومخاوفهم من تطبيق الاستضافة وإقرارها، وتستعرض الدراسة المشكلات الاجتماعية التي تحول دون تطبيق الاستضافة وإنفاذها على أرض الواقع دون الرجوع للحاضنات، وإلقاء الضوء على المشكلات التي يمكن أن تترتب عليها أن طبقت دون ضمانات كافية من الآباء لصالح الحاضنات، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الكيفي باستخدام المقابلات المتعمقة المفتوحة مع الحاضنين وغير الحاضنين.

- **دراسة (ملهط، ٢٠١٩)**. هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ممارسة العلاج الجماعي في طريقة العمل مع الجماعات وإعادة بناء شخصية أطفال الرؤية داخل الأسرة المصرية ، وذلك فيما يخص التعامل مع الآباء وأبناءهم، وتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هي: اختبار العلاقة بين ممارسة العلاج الجماعي والتخفيف من المشكلات الوجدانية لطفل الرؤية وانهيار العلاقة مع آباءهم، واختبار العلاقة بين ممارسة العلاج الجماعي وتقليل سلوكيات القسوة والعنف لدى أطفال الرؤية وآباءهم، واختبار العلاقة بين ممارسة العلاج الجماعي والتخفيف من الصراع النفسي والاجتماعي بين أطفال الرؤية وآباءهم، واختبار العلاقة بين ممارسة العلاج الجماعي وتقليل الهوة وضعف العلاقات الاجتماعية بين الآباء وأطفال الرؤية، واعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي على جماعة واحدة بقياس قبلي وبعدي ، واعتمدت على عدة أدوات هي: دفتر الرؤية، والمقابلات المهنية ، ومقياس فاعلية العلاج الجماعي للتخفيف من مشكلات أطفال الرؤية لإعادة بناء الشخصية في الأسرة المصرية، وقد تم تطبيق الدراسة بمركز شباب مدينة منوف بمحافظة المنوفية، والذي تنفذ فيه أحكام الرؤية ، وتم تطبيق الدراسة على ١٠ حالات من واقع السجلات وهم أعضاء الجماعة التجريبية، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرض الرئيس لها.
- **دراسة (Murphy, Martin, & Martin,2018)** هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة التنبؤية بين الاجهاد الأبوي ومدى رضا الطفل عن العلاقة بين الوالدين بعد الانفصال أو الطلاق، وتم قياسه باستخدام مؤشر الاجهاد الأبوي، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (١٧) أم حاضنة ومنفصلة أو مطلقة حديثاً ولديها طفل واحد على الأقل ممن تتراوح أعمارهم ما بين (٥ – ١٣)، واستخدمت الدراسة استبيان التركيبة السكانية على الإنترنت لإجراء تحليل الارتباط والانحدار لتحليل

العلاقة بين الضغوط الوالدية ومستوى الرضا عن العلاقة بين الوالدين والطفل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة سلبية بين الوالدين والطفل ، وأن ضغوط الأم تؤثر على العلاقة بين الوالدين والطفل، بينما لم تظهر النتائج أي تأثير لعمر الطفل أو جنس الطفل على مستوى العلاقة بين ضغوط الوالدين والرضا عن العلاقة بين الوالدين والطفل.

- **دراسة (الغزيري، ٢٠١٦)**. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات النفسية والاجتماعية التي قد يواجهها أبناء الطلاق ، وكذلك التعرف على دور كلاً من الوالدين في مواجهة هذه المشكلات أو التعرف على دورهما في تفاقم ما يعانيه الأبناء من أعراض ومشاعر سلبية تصل لمرحلة المشكلة، والتي قد يكون من الصعوبة التغلب عليها ومنها العديد من المشكلات مثل: جنوح الأحداث، وإدمان المخدرات، واضطراب النمو الجنسي للأبناء، والفشل والتعثر الدراسي، بالإضافة لبعض المشكلات والآثار السلبية، وقد اعتمدت الدراسة التحليل الكيفي للدراسات السابقة التي تناولت دراسة الطلاق وآثاره على الزوجين والأبناء، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن أهم المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الأبناء بعد طلاق الوالدين وبخاصة في حال فقدان التوجيه والرعاية والتواصل من جهة الطرف الغائب بعد الطلاق (تأثر شخصية الأبناء، والسلوك العدواني للأبناء، والانحرافات السلوكية خاصة إدمان الأبناء)، ومن أهم المشكلات النفسية التي تواجه الأبناء (الاكتئاب وأعراضه المختلفة ، وتأثر التنميط الجنسي للأبناء، وتأثر مستوى التحصيل الدراسي).

- **تحليل الدراسات السابقة وسبل الاستفادة منها:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وتحليلها نجد أن هناك دراسات ركزت على أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال الأسري ولا سيما مشكلات الطلاق والانفصال الأسري، والعنف الموجه ضد المرأة والطفل، وأهم أدوار الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع هذه المشكلات، وأهم المداخل العلاجية التي يستخدمها، بينما تناولت دراسات أخرى مشكلات الأطفال المحضونين(ممن هم في حضانة أحد الوالدين) ومنها المشكلات النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والقانونية، وركزت دراسات أخرى على علاج هذه المشكلات من منظور العلاج الأسري، وقامت دراسات أخرى بتصميم برامج لعلاج مشكلات الأطفال المحضونين منها ما اعتمدت على الأنشطة، ومنها استخدمت العلاج الجماعي لإعادة بناء شخصية طفل الرؤية ، وقد تنوعت الدراسات التي تناولت مشكلات أطفال الرؤية والأطفال المحضونيّن فمنها الشرعي والقانوني والنفسي والاجتماعي، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة من حيث استخدام منهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبيان والمقابلة، بينما اختلفت مع دراسات أخرى استخدمت المنهج التجريبي وأداة

المقياس والملاحظة واتفقت مع موضوع بعض الدراسات من حيث تناول أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال الأسري، واتفقت مع دراسات أخرى من حيث تناول مشكلات أطفال الرؤية والأطفال المحضونين، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة بناءً على نتائج الدراسات السابقة، وكذلك الاطلاع على أدوات هذه الدراسات وأهدافها وإجراءاتها المنهجية، بينما تفردت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في أنه لا توجد دراسة واحدة –في حدود علم الباحثة– تناولت آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية أو الأطفال المحضونين، وبخاصة في مدينة مكة المكرمة وبالتحديد لم تتناول أي دراسة مبادرة شمل القائمة على تنفيذ أحكام الرؤية في جمعية يسر بمدينة مكة المكرمة.

المنطلقات النظرية

– نظرية الدور الاجتماعي:

يشير مفهوم الدور إلى أنواع السلوك المقررة والمحددة لشخص يشغل مكانة معينة (رشوان والقرني، ٢٠١٣، ص ١٧).

– الفرضيات التي تقوم عليها نظرية الدور:

١- التأكيد على المعايير والمراكز والأوضاع وعلى التوقعات المعيارية في فهم التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات والتنظيمات.

٢- النظر إلى العالم على أنه شبكة من الأوضاع والمراكز المتباينة والتي ترتبط ببعضها في مراكز متداخلة، وأن تلك الأوضاع والمراكز هي التي يمارس الأفراد من خلالها الأدوار.

٣- أن الأدوار باعتبارها توقعات تعبر عن الحقوق والواجبات.

وتبعاً لذلك تعالج نظرية الدور ثلاثة قضايا رئيسة، وهي:١. التوقعات. ٢. التماثل ٣. التأييد الاجتماعي (نفيدسة، ٢٠٠٧، ص٢٢).

ويتجسد الدور في الحقوق والواجبات التي يحددها المجتمع سلفاً لكل مكانة في البناء الاجتماعي، وقدرة الفرد على الامتثال لهذه التوقعات والسلوك المرتقب منه يخلق حالة من التوافق تبعاً لها يحصل الفرد على التأييد والقبول الاجتماعي، وبصورة عامة فإن التناغم والتساند بين دور الفرد وأدوار الآخرين يقلل من عوامل التوتر، ويعزز عوامل التوازن والاستقرار للبناء الاجتماعي.

ويرى المشرعون أن مصلحة المحضون تكون في الغالب مع أمه حتى عند بلوغ الصغير أو الصغيرة سن التمييز، ويركزون على أن تكون (الحضانة دائماً لمصلحة المحضون)، فليس كل ابن بخير وليست كل بنت تذهب لوالدها عندما تكبر، والواجب التركيز على هذه القاعدة، والأغلب يرون أن مصلحة الطفل مع أمه إلا أن تكون عاجزة عن حضانته (كأن يكون بها مانع شرعي)، أو أن تتزوج برجل أجنبي، والأصل فيه ما روى "عبدالله بن عمرو بن العاص" رضي الله عنه: (أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا

كان بطني له وعاء، وثديي له سـقاء، وحجري له حواء، وأن أباه طلقني، وأراد أن ينتزعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسـلم: أنتِ أحق به مالم تُنكحي(رواه أبوداود)، بينما قد يرى البعض في هذا الزمان أن الزواج من رجل آخر يجب ألا يكون مانعاً من الحضـانة خاصـة إذا وافق والد المحضـون، وأيضـاً إذا وافق الزوج بشـرط أن يراعي المحضون ويهتم به (الربيان، ٢٠١٢، ص ١٧-١٨).

وفي ضوء منطلقات نظرية الدور يمكن الاستعانة بها في تفسـير نتائج الدراسـة، وفي فهم وتوضـيح الدور الفعلي الذي يقوم به الأخصـائيين الاجتماعيين العاملين بالمراكز والجمعيات الأسـرية وبخاصـة العاملين في مبادرة شمل وهي المبادرة التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتنظيم تنفيذ أحكام الرؤية والزيارة للطفل ذو الوالدين المنفصـلين أسـرياً، والوقوف على آليات تنفيذ هذا الدور من خلال الواقع الفعلي ومـا يتوقعـه المجتمع من أداء للأخصائيين الاجتماعيين والتنسيق بين الوالدين المنفصلين، وتوضـيح تبعات المشـكلات والمشـاحنات التي تتم بين الطرفين بعد الانفصـال وبخاصـة عند احتضـان أحد الأطراف للطفل وغالباً تكون الأم وحصـول الطرف الآخر على حكم بالرؤية والزيارة وغالباً يكون الأب، ومن هنا يكون الاحتكاك والمشـكلات بين الطرفين التي يكون الخاسـر الأكبر فيها الأبناء ، لذلك يتوقع من الأخصـائي الاجتماعي أن يقوم بدور علاجي ووقائي وتنموي في هذه القضـية من خلال عمله بالمكاتب وتنفيذ مبادرة شمل ليجنب الأطفال الوقوع في العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية المترتبة على تنفيذ حكم الرؤية في وجود جو أسري غير سوي بين الوالدين المنفصلين.

الإجراءات المنهجية

١- حدود الدراسة:

(أ) **الحدود الموضـوعية:** تحديد آليات تفعيل دور الأخصـائي الاجتماعي للحد من مشـكلات أطفال الرؤية المترتبة على الانفصال الأسري.

(ب) **الحدود البشـرية:** تحددت في عينة غير احتمالية (الميسرة للباحثة) من أسر أطفال الرؤية الذين ينفذون أحكام الرؤية بمبادرة شمل بمدينة مكة المكرمة، وجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمبادرة شمل بجمعية يسر وعددهم (٦).

(ج) **الحدود المكانية:** اقتصـرت على جمعية يسـر بمدينة مكة المكرمة، إذ إنها المكان الوحيد بمدينة مكة المكرمة التي تنفذ فيه مبادرة شمل.

(د) **الحدود الزمانية:** اقتصـرت الحدود الزمانية للدراسـة الميـدانيـة على الفترة من ١٢/ ١/ ٢٠٢٣م إلى ٢٠/ ٣/٢٠٢٣م.

(٢) نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعد هذه الدراسـة من الدراسـات الوصـفية والتي تهدف إلى تحديد آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي للحد من مشـكلات أطفال الرؤية المترتبة على الانفصـال الأسري، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج المسـح الاجتماعي بأسـلوب العينة، وهو المنهج الأنسـب

للموضوع، وتم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والبحوث النظرية في تخصص الخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات المعنية بهذه المشكلة كالتخصصات الشرعية والقانونية لبلورة الأسس التي يقوم عليها الإطار النظري، وتحليل كافة البيانات المجمعة من خلال الإجابة عن فقرات استبانة الدراسة، وتحليل نتائج المقابلات شبه المقننة مع الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات العاملين بمبادرة شمل بجمعية يسر بمدينة مكة المكرمة في وقت إعداد الدراسة، واتباع الطرق الإحصائية المناسبة.

(٣) مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أسر أطفال الرؤية الذين لديهم أحكام بتنفيذ الرؤية والزيارة لأحد والدين الطفل أو ذويه، والأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات العاملين بالجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة، وتكونت عينة الدّراسة من (٩٠) من ذوي أطفال الرؤية الذين يترددون على الجمعية لتنفيذ حكم الرؤية والزيارة بجمعية يسر للتنمية الأسرية بمدينة مكة المكرمة، وقد تم اختيارهم بأسلوب العينة غير الاحتمالية (عمدية)، وقد اعتمد البحث هذا الأسلوب لعدم استطاعة تطبيق الدراسة إلا على من وافقوا على المشاركة فالبعض من الأسر رفضوا المشاركة في الدراسة، وتم تطبيق المقابلة شبه المقننة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمبادرة شمل وقت إعداد الدراسة وعددهم (٦).

(٤) أدوات الدراسة:

أ) أداة مقابلة شبه مقننة:

تبعاً لمنهجية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تم تصميم أداة مقابلة شبه مقننة لتطبيقها على الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات العاملين بمبادرة شمل بجمعية يسر وعددهم (٦)، وقد اشتملت صحيفة المقابلة على أربعة محاور تمثلت في أخذ آراء الأخصائيين والأخصائيات حول:

- أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية.
- المشكلات (الاجتماعية – النفسية) لدى أطفال الرؤية، والناتجة عن الانفصال الأسري.
- الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية.
- آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية

ب) أداة الاستبانة:

تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة من أسر الأطفال الذين يترددون على جمعية يسر لتنفيذ أحكام الرؤية والزيارة، وقد اشتملت على قسمين: القسم الأول من البيانات الأولية للمبحوثين: واشتملت على (النوع، العمر، المؤهل الدراسي، نوع العمل، عدد سنوات الانفصال، عدد الأطفال الذين يخضعون لحكم الرؤية).

وتكون القسم الثاني من محاور الاستبانة موزعة كالتالي:

أ. ما أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية، ويتضمن هذا المحور (١٥) عبارة.

ب. ما المشكلات (الاجتماعية – النفسية) لدى أطفال الرؤية، والناتجة عن الانفصال الأسري، وتضمن هذا المحور (١٥) عبارة

ج . ما الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية، وتضمن هذا المحور (١٢) عبارة.

د ما آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية. وتضمن هذا المحور (١٣) عبارة. وبذلك أصبح إجمالي عدد عبارات الاستبانة (٥٥) عبارة، وتوزعت فقرات أداة الدراسة على مقياس متدرج حسب فئات ليكرت الثلاثي كالآتي: أوافق (٣) درجات، أوافق إلى حد ما (٢) درجة، لا أوافق (درجة واحدة).

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس، تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول التالي:

جدول (١) يوضح مستوى استجابات الاستبانة طبقاً للمتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	مستوى الاستجابة
١ إلى ١,٦٦	ضعيف
من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣	متوسط
من ٢,٣٤ إلى ٣	مرتفع

- **صدق أداة الدراسة:**

تم الاعتماد على الصدق الظاهري لأداة الدراسة إذ تم عرضها بعد الانتهاء منها على عدد (٤) من المحكّمين الأكاديميين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمجال الأسري للتأكد من صحة عباراتها وبنائها، ومدى ملاءمة العبارات واتصالها بالموضوع، وبعد الاطلاع على مرئيات ومقترحات المحكمين والأخذ بها، وقد تم التعديل والحذف حتى تم بناء الأداة في صورتها النهائية.

- **ثبات أداة الدراسة**

تم حساب معادلة "كرونباخ ألفا"، وذلك لمعرفة معامل ثبات الاتساق الداخلي بين فقرات الدراسة والأداة ككل.

جدول (٢) يوضح قيمة معامل الثبات(كرونباخ) للأداة ككل.

م	المحور	عدد الحالات		عدد العبارات	قيمة كرونباخ ألفا	درجة الثبات
١	أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية.	٤٠		١٥	٠,٧٩٣	مرتفعة
٢	المشكلات (الاجتماعية – النفسية) لدى أطفال الرؤية والناتجة عن الانفصال الأسري.	٤٠		١٥	٠,٩٦٠	مرتفعة
٣	الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية.	٤٠		١٢	٠,٨٧٦	مرتفعة
٤	آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية.	٤٠		١٥	٠,٨٦٥	مرتفعة
الأداة ككل		٤٠	٥٨	٠,٩١١	مرتفعة	

(٥) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدّراسة، عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

١. حساب معادلة (كرونباخ ألفا) لغايات التحقّق من ثبات أداة الدّراسة.

٢. التكرارات والنسب المئوية لتحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة.

٣. الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لترتيب استجابات مفردات العينة حسب الأهمية.

(٦) الأخلاقيات المتبعة في الدراسة:

- الالتزام بقيم وأخلاقيات البحث العلمي في كافة مراحل الدراسة منذ اختيار العنوان وكتابة مشكلة الدراسة وحتى التطبيق الميداني وتحليل البيانات، والحرص على الأمانة العلمية في كافة الخطوات.
- تحري إدخال بيانات صحيحة قدر الإمكان، وعدم اللجوء إلى بيانات مزيفة خارج إطار عينة الدراسة.
- الأمانة العلمية عند كتابة الإطار النظري وتوثيق المراجع الأصلية لمؤلفيها.
- أخذ موافقة المبحوثين قبل تطبيق الدراسة، واحترام رغبة البعض منهم في عدم المشاركة بالدراسة، وهو ما دفع للاعتماد على أسلوب العينة غير الاحتمالية (العمدية).

- المحافظة على سرية المعلومات التي تم التوصل إليها والتوضيح للمبحوثين أن استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.
- توضيح الغرض من الدراسة للمبحوثين وإعلامهم بأهدافها.

(٧) صعوبات إجراء الدراسة:

- حساسية المشكلة وعدم رغبة كثير من المبحوثين في المشاركة بالدراسة.
- ثقافة الخصوصية والخوف من الوصم الاجتماعي.
- قلة الدراسات السابقة وندرتها عن موضوع أطفال الرؤية وبخاصة في المجال الاجتماعي.
- عدم التمكن من الوصول لإحصائية حقيقية عن حجم مشكلة أطفال الرؤية.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

(١) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

جدول (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع

م	النوع	التكرارات	النسبة
أ	ذكر	٢٦	٢٨,٩٪
ب	أنثى	٦٤	٧١,١
الإجمالي		٩٠	١٠٠٪

يتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن متغير النوع لأفراد عينة الدراسة يظهر أن أكثر من ثلثي العينة من الإناث بنسبة (٧١,١٪)، بينما جاء الذكور بنسبة (٢٨,٩٪)، وهذا يوضح أن الإناث لديهم الرغبة في الحديث عن مشكلاتهم بشكل أكبر من الذكور وربما يرجع ذلك إلى أن الذكور في مجتمعاتنا يميلون إلى التحفظ والمحافظة على خصوصياتهم ولا يفضلون الحديث عن مشكلاتهم.

جدول (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للعمر

م	العمر	التكرارات	النسبة
أ	أقل من ٢٠ سنة	٢	٢,٢٪
ب	من ٢٠ إلى ٢٩سنة	٢٧	٣٠٪
ج	من ٣٠ إلى ٣٩ سنة	٤١	٤٥,٦٪
د	من ٤٠ إلى ٤٩سنة	١٨	٢٠٪
هـ	٥٠ سنة فأكثر	٢	٢,٢
الإجمالي		٩٠	١٠٠٪

يتضح من نتائج الجدول رقم (٤) أن متغير فئات العمر لأفراد عينة الدراسة يوضح أن النسبة الأكبر كانت من نصيب الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٣٩ سنة بنسبة (٤٥,٦٪)، يليها في الترتيب الثاني الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٩سنة بنسبة (٣٠٪)، وفي الترتيب الثالث الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٤٩سنة بنسبة (٢٠٪)، وجاء في الترتيب الأخير الفئتين العمريتين أقل من ٢٠ سنة، وكذلك الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر بنسب متساوية (٢,٢٪).

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي

م	المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
أ	أقل من ثانوي	٨	٨,٩٪
ب	ثانوي	١٧	١٨,٩٪
ج	دبلوم	٦	٦,٧٪
د	بكالوريوس	٥٦	٦٢,٢٪
هـ	دراسات عليا	٣	٣,٣٪
الإجمالي		٩٠	١٠٠٪

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) أن متغير المؤهل الدراسي لأفراد عينة الدراسة يظهر أن النسبة الأكبر كانت من نصيب مؤهل البكالوريوس بنسبة (٦٢,٢٪)، يليها في المرتبة الثانية الشهادة الثانوية بنسبة (١٨,٩٪)، وفي المرتبة الثالثة يقرأ ويكتب بنسبة (٨,٩٪)، وفي المرتبة الرابعة مؤهل الدبلوم بنسبة (٦,٧٪)، وأخيراً المؤهلات العليا بأقل نسبة (٣,٣٪).

جدول (٦) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لنوع العمل

م	التخصص العلمي	التكرارات	النسبة
أ	قطاع حكومي	٢٨	٣١,١٪
ب	قطاع خاص	١٨	٢٠٪
ج	متقاعد	٦	٦,٧٪
د	لا يعمل	٣٨	٤٢,٢٪
الإجمالي		٩٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٦) أن النسبة الأكبر من متغير نوع العمل لأفراد عينة الدراسة كانت للعبارة (لا يعمل) بنسبة (٤٢,٢٪)، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية عينة الدراسة من الإناث ومنهم نسبة لا بأس بها غير حاصلين على شهادة جامعية مما يحد من فرص عملهم، وقد يكون ذلك من مسببات مشكلات الانفصال الأسري، وجاء في الترتيب الثاني الذين يعملون في القطاع الحكومي بنسبة (٣١,١٪)، يليها في الترتيب الثالث الذين يعملون في القطاع الخاص بنسبة (٢٠٪)، وأخيراً المتقاعدين بأقل نسبة (٦,٧٪).

جدول (٧) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لعدد سنوات الانفصال

م	عدد السنوات منذ الانفصال	التكرارات	النسبة
أ	أقل من سنة	٢٨	٣١,١٪
ب	من سنة إلى سنتين	٢٤	٢٦,٧٪
ج	من ٣ سنوات إلى ٤	١٠	١١,١٪
د	من ٤ سنوات إلى ٥	٨	٨,٩٪
هـ	أكثر من ٥ سنوات	٢٠	٢٢,٢٪
الإجمالي		٩٠	١٠٠٪

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) أن النسبة الأكبر لعدد سنوات الانفصال من نصيب الذين تقل فترة انفصالهم عن سنة بنسبة (٣١,١٪)، وجاء في الترتيب الثاني من يتراوح انفصالهم من سنة إلى سنتين بنسبة (٢٦,٧)، وفي الترتيب الثالث من مر على انفصالهم ٥ سنوات فأكثر بنسبة (٢٢,٢٪)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة من مر على انفصالهم من ٤ إلى ٥ سنوات بنسبة (٨,٩٪).

جدول٨) يوضح عدد الأطفال الذين يخضعون لحكم الرؤية

م	اسم الجمعية	التكرارات	النسبة
أ	طفل واحد	٣٩	٤٣,٤٪
ب	طفلين	٢٤	٢٦,٤٪
ج	ثلاثة أطفال	١١	١٢,٣٪
د	أربعة أطفال	٤	٤,٥٪
هـ	خمسة أطفال	٦	٦,٧٪
و	٦ أطفال فأكثر	٦	٦,٧٪
الإجمالي		٩٠	١٠٠٪

يتضح من نتائج الجدول رقم (٨) أن النسبة الأكبر من عدد الأطفال الذين يخضعون لحكم الرؤية ممن لديهم طفل واحد بنسبة (٤٣,٤٪)، يليها في المرتبة الثانية الذين لديهم طفلين يخضعون لحكم الرؤية بنسبة (٢٦,٤٪)، يليها في المرتبة الثالثة الذين لديهم ثلاثة بنسبة (١٢,٣٪)، وفي المرتبة الرابعة جاءت نسبة من لديهم خمسة أطفال وستة أطفال بنسبة متساوية (٦,٧٪)، أما المرتبة الأخيرة فكانت للذين لديهم أربعة أطفال يخضعون لحكم الرؤية بأقل نسبة (٤,٤٪)

(٢) النتائج المرتبطة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة

جدول (٩) يوضح أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية

م	العبارة	أوافق		لا أدري		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%		
١	إهمال أحد الزوجين للأسرة وعدم الالتزام بواجباته	٧٢	٨٠	١٤	١٥,٦	٤	٤,٤	٢,٧٦	٠,٥٢٦
٢	تدخل أهل وأقارب الزوجين في الحياة الزوجية	٦٧	٧٤,٤	١٣	١٤,٤	١٠	١١,١	٢,٦٣	٠,٦٧٨
٣	نقص وعي الزوجين بمسؤوليات الحياة الزوجية ومتطلباتها	٥٨	٦٤,٤	٢٢	٢٤,٤	١٠	١١,١	٢,٥٣	٠,٦٩٠
٤	غياب الوازع الديني والخيانات الزوجية من أحد الزوجين	٥٥	٦١,١	١٩	٢١,١	١٦	١٧,٨	٢,٤٣	٠,٧٨٠
٥	ضعف النضج الانفعالي النفسي العاطفي لدى أحد الزوجين أو كلاهما	٤٥	٥٠	٣٧	٤١,١	٨	٨,٩	٢,٤١	٠,٦٥٢
٦	إدمان شبكات التواصل الاجتماعي من أحد الزوجين أو كلاهما	٥٢	٥٧,٨	٢٢	٢٤,٤	١٦	١٧,٨	٢,٤٠	٠,٧٧٦
٧	اختلاف المرجعية الثقافية والعادات والتقاليد لدى الزوجين	٥٠	٥٥,٦	٢٢	٢٤,٤	١٨	٢٠	٢,٣٦	٠,٧٩٨
٨	الخرس الزوجي وضعف قنوات الاتصال بين الزوجين	٤٣	٤٧,٨	٣٤	٣٧,٨	١٣	١٤,٤	٢,٣٣	٠,٧١٩
٩	عدم التوافق الجنسي بين الزوجين	٤٥	٥٠	٢٦	٢٨,٩	١٩	٢١,١	٢,٢٩	٠,٧٩٧
١٠	الفجوة الفكرية واختلاف مستوى التعليم بين الزوج والزوجة	٣٩	٤٣,٣	٢٩	٣٢,٢	٢٢	٢٤,٤	٢,١٩	٠,٨٠٦
١١	إدمان الزوج للمخدرات والكحوليات	٤٦	٥١,١	١٣	١٤,٤	٣١	٣٤,٤	٢,١٧	٠,٩١٥

م	العبارة	أوافق		لا أدري		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%		
١٢	اعتماد الزوجة على العمالة المنزلية وغياب دورها عن الأسرة	٣٤	٣٧,٨	٢٧	٣٠	٢٩	٣٢,٢	٢,٠٦	٠,٨٣٩
١٣	ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة وتدني مستوى دخل الزوج.	٣١	٣٤,٤	٣٢	٣٥,٦	٢٧	٣٠	٢,٠٤	٠,٨٠٦
١٤	تعدد الزوجات لدى الزوج وعدم مقدرته على العدل بينهم	٣٧	٤١,١	١٩	٢١,١	٣٤	٣٧,٨	٢,٣	٠,٨٩٣
١٥	عدم الانسجام بين الزوجين بسبب اختلاف السن	٢٦	٢٨,٩	٢٩	٣٢,٢	٣٥	٣٨,٩	١,٩٠	٨٢٢.
	المتوسط الحسابي للبعد ككل							**٢,٣٠**	**متوسط**

يتضح من نتائج الجدول رقم (٩) أن أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية جاءت بشكل متوسط ويقترب من المرتفع ومؤشر ذلك المتوسط الحسابي للبعد ككل (٢,٣٠)، بينما جاءت عبارات المحور بالترتيب حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- حصلت عبارة "إهمال أحد الزوجين للأسرة وعدم الالتزام بواجباته" على الترتيب الأول بأعلى متوسط حسابي (٢,٧٦) وانحراف معياري (٠,٥٢٦).
- حصلت عبارة " تدخل أهل وأقارب الزوجين في الحياة الزوجية" على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢,٦٣) وانحراف معياري (٠,٦٧٨).
- حصلت عبارة "نقص وعي الزوجين بمسؤوليات الحياة الزوجية ومتطلباتها "على الترتيب الثالث وبمتوسط حسابي (٢,٥٣) وانحراف معياري (٠,٦٩٠).

بينما جاءت أقل تلك الأسباب تأثيراً على الانفصال الأسري مرتبة حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- حصلت العبارة "ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة وتدني مستوى دخل الزوج" على الترتيب الثالث عشر وبمتوسط حسابي (٢,٠٤) وانحراف معياري (٠,٨٠٦).
- حصلت العبارة " تعدد الزوجات لدى الزوج وعدم مقدرته على العدل بينهم" على المرتبة الرابعة عشر وبمتوسط حسابي (٢,٠٣) وانحراف معياري (٠,٨٩٣)
- جاءت عبارة " عدم الانسجام بين الزوجين بسبب اختلاف السن" في المرتبة الخامسة عشر والأخيرة، وذلك بأقل متوسط حسابي قدره (١,٩٠) وانحراف معياري (٠,٨٢٢).

جدول (١٠) يوضح أهم المشكلات (الاجتماعية – النفسية – الاقتصادية) لدى أطفال الرؤية الناتجة عن الانفصال الأسري

م	العبارة	أوافق		لا أدري		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%		
١	يسبب الانفصال الأسري ضغطاً نفسياً وعصبياً للأبناء.	٦٧	٧٤,٤	١٨	٢٠	٥	٦,٦	٢,٦٩	٠,٥٧٤
٢	الانفصال الأسري يؤثر سلباً على نمو شخصية الأبناء.	٦٤	٧١,١	١٩	٢١,١	٧	٧,٨	٢,٦٣	٠,٦٢٦
٣	الحيرة العاطفية لاختيار الأبناء بين الوالدين وتضارب المشاعر تجاههم.	٥٦	٦٢,٢	٢٩	٣٢,٢	٥	٥,٦	٢,٥٧	٠,٦٠١
٤	كراهية الأبناء لأحد الوالدين وشعورهم بأنه سبب تعاستهم.	٦١	٦٧,٨	١٩	٢١,١	١٠	١١,١	٢,٥٧	٠,٦٨٨
٥	نمو مشاعر الخوف والقلق من المستقبل لدى الأبناء.	٥٧	٦٣,٣	٢١	٢٣,٣	١٢	١٣,٣	٢,٥٠	٠,٧٢٣
٦	زواج أحد الوالدين يحبط الأبناء بسبب أخذ مكانة أحد والديهم في الأسرة.	٤٦	٥١,١	٣٦	٤٠	٨	٨,٩	٢,٤٢	٠,٦٥٣
٧	تعرض الطفل للإهمال وعدم الاهتمام به.	٥٣	٥٨,٩	٢١	٢٣,٣	١٦	١٧,٨	٢,٤١	٠,٧٧٧
٨	ظهور بعض المشكلات السلوكية لدى الأبناء بعد الانفصال الأسري كالسرقة والتدخين والكذب .... إلخ	٤٧	٥٢,٢	٢٦	٢٨,٩	١٧	١٨,٩	٢,٣٣	٠,٧٧٩
٩	غياب القدوة الحسنة عن الأبناء والتي تؤثر على أخلاقياتهم وسلوكياتهم.	٤٩	٥٤,٤	٢٢	٢٤,٤	١٩	٢١,١	٢,٣٣	٠,٨٠٧
١٠	يؤدي الانفصال الأسري إلى عدم نضوج الطفل انفعالياً وعاطفياً.	٤٦	٥١,١	٢٨	٣١,١	١٦	١٧,٨	٢,٣٣	٠,٧٦٤
١١	نمو المشاعر السلبية والإحساس باللامبالاة	٤٨	٥٣,٣	٢٢	٢٤,٤	٢٠	٢٢,٢	٢,٣١	٠,٨١٦
١٢	الانفصال الأسري يجعل الطفل عدوانياً تجاه نفسه والآخرين.	٤٢	٤٦,٧	٢٩	٣٢,٢	١٩	٢١,١	٢,٢٦	٠,٧٨٧
١٣	ضعف مستوى التحصيل الدراسي للأبناء بعد الانفصال الأسري.	٤٣	٤٧,٨	٢٦	٢٨,٩	٢١	٢٣,٣	٢,٢٤	٠,٨١٢
١٤	يوصل الانفصال الأسري الأبناء إلى العزلة الاجتماعية.	٤٢	٤٦,٧	٢٦	٢٨,٩	٢٢	٢٤,٤	٢٢,٢	٠,٨١٨
١٥	تعقد الأبناء وكره فكرة الزواج مستقبلاً.	٣٩	٤٣,٣	٢٦	٢٨,٩	٢٥	٢٧,٨	٢,١٦	٠,٨٣٣
	المتوسط الحسابي للبعد ككل							٢,٤٠	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) أن أهم المشكلات (النفسية – الاجتماعية) المترتبة على الانفصال الأسري وتؤثر على الأطفال المحضونين بشكل (كبير) ومؤشر ذلك المتوسط الحسابي للبعد ككل هو (٢,٤٠) وهذا ما اتفقت معه دراسة (همام، ٢٠٢٣) والتي أكدت على وجود مستوى مرتفع من المشكلات الاجتماعية للطفل المحضون كما يدركها الخبراء الاجتماعيين والنفسيين في محاكم الأسرة، وكذلك اتفقت مع نتائج دراسة (الزرعوني والطائي، ٢٠٢٣) التي أثبتت أن الأطفال المحضونين يعانون من مشاكل عديدة منها (السلوكية والنفسية والدراسية والاجتماعية) بمستوى مرتفع.

وجاءت أهم تلك المشكلات مرتبة حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- حصلت عبارة "يسبب الانفصال الأسري ضغطاً نفسياً وعصبياً للأبناء" على المرتبة الأولى، وذلك بأعلى متوسط حسابي (٢,٦٩) وانحراف معياري (٠,٥٧٤).
- حصلت عبارة "الانفصال الأسري يؤثر سلباً على نمو شخصية الأبناء" على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (٢,٦٣) وانحراف معياري (٠,٦٢٦).
- حصلت عبارة "الحيرة العاطفية لاختيار الأبناء بين الوالدين وتضارب المشاعر تجاههم"، وعبارة "كراهية الأبناء لأحد الوالدين وشعورهم بأنه سبب تعاستهم" على المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي متساوٍ (٢,٥٧) لكل منهما وانحراف معياري (٠,٦٠١) و(٠,٦٨٨) على التوالي.

بينما جاءت أقل تلك المشكلات الناتجة عن الانفصال الأسري مرتبة حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- حصلت عبارة "ضعف مستوى التحصيل الدراسي للأبناء بعد الانفصال الأسري" على المرتبة الثالثة عشر وبمتوسط حسابي (٢,٢٤) وانحراف معياري (٠,٨١٢).
- حصلت عبارة "يوصل الانفصال الأسري الأبناء إلى العزلة الاجتماعية" على المرتبة الرابعة عشر وبمتوسط حسابي (٢,٢٢) وانحراف معياري (٠,٨١٨).
- جاءت عبارة "تعقد الأبناء وكره فكرة الزواج مستقبلاً" في المرتبة الخامسة عشر والأخيرة، بأقل متوسط حسابي (٢,١٦) وانحراف معياري (٠,٨٣٣).

جدول (١١) يوضح الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية

م	العبارة	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق		إلى حد ما		غير موافق			
		ت	%	ت	%	ت	%		
١	نقص وعي المجتمع بدور الخدمة الاجتماعية في حل مشكلات أطفال الرؤية	٥٨	٦٤,٤	١٩	٢١,١	١٣	١٤,٤	٢,٥٠	.٧٣٨
٢	قلة عدد الأخصائيين بالجمعية مقارنة بكثرة الحالات مما يعوق متابعة كل الحالات.	٥٠	٥٥,٦	٢٦	٢٨,٩	١٤	١٥,٦	٢,٤٠	.٧٤٧
٣	مخاوف الأبناء وفزعهم من مكان تنفيذ حكم الرؤية	٤٩	٥٤,٤	٢٢	٢٤,٤	١٩	٢١,١	٢,٣٣	.٨٠٧
٤	عدم مقدرة الأخصائي/ة من توفير ضمانات للزوجة من عدم تعدي الزوج عليها	٤٦	٥١,١	٢٧	٣٠,٠	١٧	١٨,٩	٢,٣٢	.٧٧٦
٥	عدم التزام الوالدين بتعليمات الأخصائي/ة أثناء تنفيذ الجلسات	٤٤	٤٨,٩	٣٠	٣٣,٣	١٦	١٧,٨	٢,٣١	.٧٥٩
٦	ضعف الميزانية المخصصة لتنفيذ أحكام الرؤية	٤١	٤٥,٦	٣٢	٣٥,٦	١٧	١٨,٩	٢,٢٧	.٧٦١
٧	ضعف الحافز لدى الأخصائي/ة عند التعامل مع مشكلات تنفيذ أحكام الرؤية	٤٢	٤٦,٧	٢٧	٣٠,٠	٢١	٢٣,٣	٢,٢٣	.٨٠٨
٨	ضعف الإعداد المهني للأخصائي/ة بالمؤسسة لكيفية التعامل مع هذه الحالات	٤٢	٤٦,٧	٢٧	٣٠,٠	٢١	٢٣,٣	٢,٢٣	.٨٠٨
٩	عدم تعاون الوالدين ورفضهم التحاور مع الأخصائي/ة	٤٢	٤٦,٧	٢٤	٢٦,٧	٢٤	٢٦,٧	٢,٢٠	.٨٣٧
١٠	عدم معرفة الأخصائي/ة بالإجراءات والسياسات المحددة لتنفيذ حكم الرؤية	٣٥	٣٨,٩	٣٣	٣٦,٧	٢٢	٢٤,٤	٢,١٤	.٧٨٧
١١	عدم جاهزية المكان داخل الجمعية لتنفيذ حكم الرؤية	٣٥	٣٨,٩	٢٦	٢٨,٩	٢٩	٣٢,٢	٢,٠٧	٠,٨٤٥
١٢	تحريض أحد الوالدين للأبناء بعدم التعاون مع الأخصائي/ة	٣٥	٣٨,٩	٢٣	٢٥,٦	٣٢	٣٥,٦	٢,٠٣	٠٨٦٧
المتوسط الحسابي للبعد ككل								**٢,٢٥**	**متوسط**

يتضح من نتائج الجدول رقم (١١) أن الصعوبات التي تحد من فعالية دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة أطفال الرؤية جاءت بدرجة (متوسطة)، ومؤشر ذلك المتوسط الحسابي للبعد ككل هو (٢,٢٥) حيث اتفقت دراسة(القرشي.٢٠٢١) أن هناك صعوبات تواجه الأخصائي الاجتماعي في المجال الأسري منها: عدم وجود تشريعات واضحة تحدد دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة القضايا الأسرية في المحاكم. وقد جاءت تلك الصعوبات مرتبة حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- جاءت عبارة "نقص وعي المجتمع بدور الخدمة الاجتماعية في حل مشكلات أطفال الرؤية" في المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي قدره (٢,٥٠) وانحراف معياري (٠,٧٣٨).

-جاءت عبارة "قلة عدد الأخصائيات بالجمعية مقارنة بكثرة الحالات مما يعوق متابعة كل الحالات" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٤٠) وانحراف معياري (٠,٧٤٧).

- جاءت عبارة "مخاوف الأبناء وفزعهم من مكان تنفيذ حكم الرؤية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢,٣٣) وانحراف معياري (٠,٨٠٧). بينما جاءت أقل الصعوبات التي تحد من فعالية دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة أطفال الرؤية مرتبة حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- جاءت عبارة "عدم معرفة الأخصائية بالإجراءات والسياسات المحددة لتنفيذ حكم الرؤية" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (٢,١٤) وانحراف معياري (٠,٧٨٧).
- جاءت عبارة "عدم جاهزية المكان داخل الجمعية لتنفيذ حكم الرؤية" في المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (٢,٠٧) وانحراف معياري (٠,٨٤٥).
- جاءت عبارة "تحريض أحد الوالدين للأبناء بعدم التعاون مع الأخصائية" في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٠٣) وانحراف معياري (٠,٨٦٧)

جدول (١٢) يوضح آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية

م	العبارة	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق		إلى حد ما		غير موافق			
		ت	%	ت	%	ت	%		
١	حث إدارة الجمعية الوالدين على التعاون مع الأخصائيات لمصلحة أبنائهم	٧٨	٨٦,٧	١٠	١١,١	٢	٢,٢	٢,٨٤	.٤٢٢
٢	عمل ورش عمل للأخصائيات لتمكينهم من كسب ثقة أطفال الرؤية	٧٩	٨٧,٨	٨	٨,٩	٣	٣,٣	٢,٨٤	.٤٤٧
٣	وضع برنامج لتوعية المقبلين على الزواج بعواقب الانفصال الأسري	٧٩	٨٧,٨	٨	٨,٩	٣	٣,٣	٢,٨٣	.٤٤٧
٤	توعية المجتمع بأهمية دور الخدمة الاجتماعية في تنفيذ أحكام الرؤية	٧٩	٨٧,٨	٨	٨,٩	٣	٣,٣	٢,٨٣	.٤٤٧
٥	ابتكار برامج لمساعدة الأطفال على التوافق مع وضعهم الأسري الجديد	٧٦	٨٤,٤	١٣	١٤,٤	١	١,١	٢,٨٢	.٤٠٤
٦	تطوير خدمات مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في توعية الوالدين المنفصلين	٧٦	٨٤,٤	١٣	١٤,٤	١	١,١	٢,٨٢	.٤٠٤
٧	تدريب الأخصائيات على المداخل العلاجية مع الأطفال كالعلاج باللعب والعلاج السلوكي	٧٧	٨٥,٦	٩	١٠,٠	٤	٤,٤	٢,٨١	.٤٩٥
٨	التوعية من خلال وسائل الإعلام عن دور الخدمة الاجتماعية في تنفيذ أحكام الرؤية	٧٥	٨٣,٣	١٢	١٣,٣	٣	٣,٣	٢,٨٠	.٤٧٩
٩	تدريب الأخصائيات على التعامل المهني السليم مع الحالات المختلفة من أطفال الرؤية	٧٣	٨١,١	١٥	١٦,٧	٢	٢,٢	٢,٧٩	.٤٦٢
١٠	عمل البحوث الاجتماعية التي تلقي الضوء على مشكلات أطفال الرؤية ودور الخدمة الاجتماعية في مساعدتهم	٧٠	٧٧,٨	١٧	١٨,٩	٣	٣,٣	٢,٧٤	.٥١٠
١١	تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بتنفيذ أحكام الرؤية بما يدعم دور الأخصائيات	٦٨	٧٥,٦	٢٠	٢٢,٢	٢	٢,٢	٢,٧٣	.٤٩٣
١٢	استحداث قنوات جديدة للدعم المادي لوحدة تنفيذ أحكام الرؤية بالجمعية	٦٧	٧٤,٤	١٩	٢١,١	٤	٤,٤	٢,٧٠	.٥٥٠
١٣	توفير الحوافز المادية والمعنوية للأخصائيات العاملين على تنفيذ أحكام الرؤية	٦٧	٧٤,٤	١٨	٢٠,٠	٥	٥,٦	٢,٦٩	.٥٧٤
	المتوسط الحسابي للبعد ككل							٢,٨٠	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٢) أن آليات تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في الحد من مشكلات أطفال الرؤية حصلت على استجابات بدرجة (مرتفعة)، ومؤشر ذلك المتوسط الحسابي للبعد ككل هو (٢,٨٠)، وقد اتفقت نتائج هذا البعد مع نتائج دراسة (محمد. ٢٠١٨) التي أوصت بالحرص على تنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين قبل وأثناء ممارسة العمل.

وقد جاءت أهم تلك الآليات مرتبة حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- جاءت العبارتان: "حث إدارة الجمعية الوالدين على التعاون مع الأخصائيات لمصلحة أبنائهم" و"عمل ورش عمل للأخصائيين لتمكينهم من كسب ثقة أطفال الرؤية" في الترتيب الأول وبأعلى متوسط حسابي متساوٍ قدره (٢,٨٤) وانحراف معياري (٠,٤٢٢) و(٠,٤٤٧) على التوالي.
- جاءت العبارتان "وضع برنامج لتوعية المقبلين على الزواج بعواقب الانفصال الأسري"، و"توعية المجتمع بأهمية دور الخدمة الاجتماعية في تنفيذ أحكام الرؤية" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي متساوٍ قدره (٢,٨٣) لكل منهما وانحراف معياري متساوٍ قدره (٠,٤٤٧) لكل منهما.
- جاءت عبارة "ابتكار برامج لمساعدة الأطفال على التوافق مع وضعهم الأسري الجديد" في الترتيب الثالث وبمتوسط حسابي (٢,٨٢) وانحراف معياري (٠,٤٠٤).

بينما جاءت أقل مراتب الآليات التي تسهم في فعالية دور الخدمة الاجتماعية لمساعدة أطفال الرؤية حسب متوسطها الحسابي كالتالي:

- جاءت عبارة " تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بتنفيذ أحكام الرؤية بما يدعم دور الأخصائيات" في المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (٢,٧٣) وانحراف معياري (٠,٤٩٣).
- جاءت عبارة "استحداث قنوات جديدة للدعم المادي لوحدة تنفيذ أحكام الرؤية بالجمعية" في المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (٢,٧٠) وانحراف معياري (٠,٥٥٠).
- جاءت عبارة "توفير الحوافز المادية والمعنوية للأخصائيين العاملين على تنفيذ أحكام الرؤية" في المرتبة الثالثة عشر والأخيرة، بأقل متوسط حسابي (٢,٦٩) وانحراف معياري (٠,٥٧٤).

(٣) النتائج المرتبطة بالمقابلات شبه المقننة مع الأخصائيات والأخصائيين الاجتماعيين:

أ- من وجهة نظركم ما أسباب الانفصال الأسري التي ينتج عنها مشكلات أطفال الرؤية؟

تعددت الأسباب التي ذكرها الأخصائيون والأخصائيات في مجتمع الدراسة وتمثلت في الآتي: - ذكر المبحوث" الأول والرابع" أن عدم التوافق والتزمت بالرأي، وعدم تقبل رأي الشريك الآخر، وكثرة التنازلات بين الزوجين تسهم بشكل كبير في حدوث الانفصال الأسري.

- ذكر المبحوث "الثاني والثالث والخامس والسادس" أن المشكلات تتعدد و تختلف ، إذ إن بعضها يعود للزوجة وبعضها للزوج وبعضها قد يعود للبيئة التي يعيش فيها أحدهما أو كلاهما، فتدخلات الأهل إحدى مسببات الانفصال سواء من ناحية الزوج أو الزوجة، وأيضا "أجمع المبحوث الثاني والسادس "أن سوء العشرة الزوجية من أحدهما أو كلاهما، والخيانة الزوجية من أهم مسببات الانفصال الأسري، وذهب "المبحوث الثالث" إلى أن التعاطي والعنف والاعتداء اللفظي والجسدي تتسبب في الشقاق والفرقة بين الزوجين، بينما أجمع "كل المبحوثين" على أن التعاملات المالية التي قد يقوم أحد الأطراف بعدم انصاف الآخر فيها، والبخل وعدم الإنفاق على المنزل ، وزواج الرجل من امرأة أخرى وعدم تحمل الزوجة الأولى وجود شريك ، وإصابة أحد أو كلا الطرفين بالاضطرابات الشخصية والنفسية كلها أسباب تؤدي إلى الانفصال الأسري.

ب- من وجهة نظركم ما المشكلات (الاجتماعية- النفسية) لدى أطفال الرؤية الناتجة عن الانفصال الأسري؟

- أشار المبحوث "الأول والخامس والسادس" إلى أن من أهم المشكلات التي تواجه طفل الرؤية هي مشكلات العزلة والخوف التوتر والقلق.
- أشار المبحوث "الثاني والثالث والرابع" إلى أن الاغتراب الأبوي، وإيجاد المشكلات لهم ووضع أنفسهم سبب لهم نشوء ووجود المشكلات بين أبويهم، ونوبات الهلع، والانسحاب الاجتماعي، والصمت الاختياري كلها من المشكلات المترتبة على الانفصال الأسري.

ج- من وجهة نظركم ما الصعوبات التي تقلل من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة أطفال الرؤية؟

ذكر المبحوث الأول أن أبرز الصعوبات التي تواجههم هي ترهيب الأطفال من الأخصائي الاجتماعي القائم على تنفيذ حكم الزيارة.

وذكر" كل المبحوثين" أن تحريض الأبوين للطفل ضد الطرف الآخر وملأ ذهنه بالصور المشوهة عن الأخصائيين والأخصائيات، وكذلك الأب وتصوير الجمعية التي يتم تنفيذ حكم الزيارة فيها على أنها مكان لأخذ الطفل من والدته، وعدم الالتزام بتوجيهات المختصين ونصائحهم وإرشاداتهم، وعدم الالتزام بإحضار الأبناء في المواعيد التي يحددها الأخصائي لاستكمال إجراءات دراسة الحالة والتدخل العلاجي اللازم، إضافة إلى تكليف الأخصائيين بعدد هائل من المهام الإدارية بجانب مهامه العلاجية مع الحالات، وعدم تقبل بعض العملاء لتدخل الأخصائيين الاجتماعيين مع الحالة.

د- ما آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلات أطفال الرؤية كما ترونها من واقع خبرتكم العملية في مبادرة شمل؟

أشار المبحوث "الأول والثاني" إلى أن متابعة الأطفال قبل وبعد الزيارة وتقبلهم واحتوائهم وعمل برامج

إرشادية لهم ولوالديهم تعد من أقوى آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي.

وأجمع "كل المبحوثين" على أن آليات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي للحد من مشكلات أطفال الرؤية المترتبة على الانفصال الأسري من وجهة نظرهم تتمثل في: منح الأخصائي الاجتماعي صلاحيات القيام بدور الوسيط للإصلاح بين الأزواج بغرض الرجوع أو حتى الإصلاح بشأن النزاعات فيما يخص الزيارات في الأيام الاعتيادية الدورية أو الإجازات أو الأعياد والتنسيق بينهم ، ومنح الأخصائي صلاحية تدوين المحاضر والتقارير اللازمة فيما يتعلق بوضع أطفال الرؤية وخطط التهيئة والتدرج المقدمة لهم ومرئياته حولها وتوصياته ورفعها لقاضي التنفيذ للنظر في الأمر، ومنح الأخصائيين صلاحية تقديم البلاغات في حال ملاحظة أذى أو مظاهر عنف على المحضون أثناء الزيارات.

توصيات الدراسة

١- توظيف عدد أكبر من الأخصائيين الاجتماعيين ويكونوا مفرغين للعمل في مبادرة شمل فقط، ليتناسب أعدادهم مع أعداد الأطفال المترددين على الجمعية وذويهم.

٢- إعداد برامج تدريبية متخصصة في التعامل مع مشكلات أطفال الرؤية والأطفال المحضونين باستخدام النماذج والمداخل العلاجية والوقائية في الخدمة الاجتماعية؛ لإكساب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مبادرة شمل الخبرة الكافية في التعامل مع أطفال الرؤية وذويهم أثناء الجلسات الاسترشادية.

٣- ابتكار برامج توعوية في مجال الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي، وذلك للتقليل من حالات الانفصال الأسري وتبعاته على الأسرة والأطفال المحضونين.

٤- تصميم برامج علاجية لإكساب الزوجين المهارات اللازمة لحل المشكلات الأسرية، والمحافظة على التوافق الزواجي بينهم.

٥- تخصيص ميزانية للبحث العلمي في مجال المشكلات المترتبة على الانفصال الأسري ولا سيما المرتبطة بقضايا الرؤية والأطفال المحضونين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. البصال، إيناس السيد سادات. (٢٠١٩). فاعلية برنامج قائم على بعض الأنشطة المتكاملة لتحسين المناعة النفسية لدى أطفال ما قبل المدرسة أبناء الوالدين المنفصلين بالطلاق. *مجلة الطفولة والتربية*، مج ١١، ع٤٠، ٤٣-١٣٠. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1129811

٢.حسين، أحمد. (٢٠١٩). حقوق أبناء الطلاق: الاستضافة" مقاربة اجتماعية". *المجلة الاجتماعية القومية*، مج٥٦، ع١، ٢٧-٦٣. مسترجع من:

http://search.mandumah.com/Record/1100176

٣.حمدان، منتصر علي محمد. (٢٠١٨). *ظاهرة الطلاق في محافظة رام الله والبيرة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة القدس المفتوحة، القدس.

٤.الدعجاني، هدية بنت عبيد، ومحمد، هناء أحمد أمين. (٢٠١٨). *المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية: دراسة ميدانية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/983468

٥.الربيان، علي بن راشد، ابن ربيق، عبد الله متعب، وجستنية، هالة بنت حسين. (٢٠١٢). *أثر المتغيرات المعاصرة في الأحق بالحضانة القضائية*، ع٥، ٢٩٩-٣١٨ مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/467615

٦.رشوان، عبد المنصف، والقرني، محمد. (٢٠١٣م). *المداخل العلاجية المعاصرة للعمل مع الأفراد والأسر*. الطبعة الثانية. الرياض: مكتبة الرشد.

٧.الزرعوني، مريم إبراهيم محمد، والطائي، آلاء عبد الله معروف. (٢٠٢٣). الطلاق ودوره في مشكلات الأطفال المحضونين: دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة أنموذجاً. *مجلة الآداب*، ع١٤٥، ٤٥١-٤٨٢. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1397199

٨.سليمان، محمود علي موسى. (٢٠٢٢). جنس الطفل والحاضن وعمر الطفل عند الطلاق وعلاقته بالاتجاه نحو الوالدين لدى الأبناء المصابون بمتلازمة النفور الوالدي في نهاية سن الحضانة. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، مج٥، ع٣، ١٨٠-٢١٣. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1288366

٩.الشمري، روان علي حميد. (٢٠٢٣). الآثار النفسية والاجتماعية للأطفال المحضونين بعد الطلاق: أطفال جمعية ألفة بحفر الباطن نموذجا. *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية*، مج، ع ١٨، ٧٤ -٥٠، مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1415921

١٠.صابر، ريحاب عصام. (٢٠٢٢). الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي كممارس عام بلجنة حماية الطفل. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية* – دراسات وبحوث تطبيقية، ع٢٠، مج٣، ٢٨٢- ٣١٤. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1384710

١١.الصالح، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). *مستحقو الحضانة في السعودية*. بحث منشور

بندوة أثر متغيرات العصر في أحكام الحضانة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى. مسترجع من: https://2u.pw/jc9qaaYe

١٢.طمان، محمد. (٢٠١٢). *صور الأب كما يدركها أطفال الرؤية وعلاقتها بالرهاب الاجتماعي.* (رسالة ماجستير). قسم الصحة النفسية. كلية التربية. جامعة عين شمس، القاهرة.

١٣.الطويل، محمد محمد مصطفى. (٢٠٢٣). أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في التخفيف من حدة المشكلات التي تواجه حالات الطلاق المبكر بمحاكم الأسرة (دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بمحاكم الأسرة بمحافظة أسوان). *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية*، ع٢٠، م٢. مسترجع من:https://aial.journals.ekb.eg/article_291559 .html

١٤.عبد الرزاق، وسام محمد إبراهيم. (٢٠٢١). دور الأخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، ع٥٣، م١.

١٥.عبدالله، سامية حسن.(٢٠٠٣). *دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التكيف الاجتماعي للعاملين بالمصانع.* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب. جامعة أم درمان الإسلامية. السودان.

١٦.العدرة، إبراهيم أحمد خليل، والسمكري، محمد محمد تيسير حبيب السمكري. (٢٠٢١). العوامل المؤثرة في تخلي الأمهات المطلقات عن الحضانة من وجهة نظرهن: دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، مج ٢٩، ع٣، ٣٢٣– ٣٤٦. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1166667

١٧.عمر، سناء محمد زهران. (٢٠٢١). توصيف دور الأخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بمراكز دعم ومساندة المرأة المعنفة: رؤية واقعية. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، ع ١٧، ٣٠١ – ٣١٢ . مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1209890

١٨.الغامدي، بشائر محمد عائض، والقرشي، فتحية بنت حسين. (٢٠٢١). *دور الأخصائي الاجتماعي في الإصلاح الأسري: دراسة تطبيقية على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك عبد العزيز، جدة. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1209890

١٩.الغامدي، عبد العزيز مسفر محمد آل حسن، والمجالي، فايز عبد القادر مناور. (٢٠٢٠). دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة. *مجلة التربية*، ع١٨٦, ج٣، ٢٧٣- ٣٠٧. مسترجع من:http://search.mandumah.com/Record/1085 770

٢٠.الغزيري، فاطمة الزهراء محمد طه. (٢٠١٦). *مشكلات أبناء الطلاق: رؤية تحليلية*. حوليات آداب عين شمس، مج٤٤، ٤٥٥- ٤٧١.مسترجع من: http://search. mandumah.com/Record/834066

٢١.فيروز، سعاد راضي. (٢٠١٨). الطلاق وعلاقته بالتفكك الأسري. *مجلة كلية التربية للبنات*، مج٢٩، ع١- ١٨٧٦. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1161920

٢٢.ملهط، إيناس درويش معوض. (٢٠١٩). ممارسة العلاج الجماعي للتخفيف من المشكلات الناجمة عن أطفال الرؤية لإعادة بناء الشخصية في الأسرة المصرية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، ع٦١، ج٢. ٩١- ١٥. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/988 886

٢٣.نفيدسة، فاطمة.(٢٠٠٧). *العلاقة بين النسق القيمي والدور الاجتماعي لدى المرأة الطارقية:* دراسة ميدانية بمدينة تمنراست. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/943253

٢٤.همام، هند علي ثابت. (٢٠٢٣). مشكلات الطفل المحضون كما يدركها الخبراء الاجتماعيين والنفسيين بمحاكم الأسرة وتصور مقترح من منظور العلاج الأسري للتعامل معها. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية*. جامعة الفيوم، م ٣٣، ع٢، ٤٥- ٨٠.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

1. Eagly, A., & Wood, W. (2012). Handbook of theories in social psychology. JOUR.
2. Edition, F., & Elliott, J.(2013). An Introduction to Sustainable Development. Routledge, London, (4).
3. Murphy, K. L., Martin, M., & Martin, D. (2018). Parental Stress and Parent-Child Relationships in Recently Divorced, Custodial Mothers. European Journal of Educational Sciences, 5(2), 1–14.
4. Perry, A. R., Rollins, A. C., & Perez, A. (2022). A mile in my shoes: An exploration of custodial mothers' perspectives on empathy and its role in co-parenting and paternal involvement. Journal of Child and Family Studies, 31(6), 1607-1620. doi : https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1007/s10826-022-02268-3

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

١. الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٠). إحصاءات الزواج والطلاق ٢٠٢٠. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٧: https://www.stats.gov.sa/ar/6747

٢. وزارة العدل – المملكة العربية السعودية. منصة ناجز. حقوق الطفل والأسرة. تم الاسترجاع بتاريخ ٩/١٥ / ٢٠٢٣: https://2u.pw/AjhBtJGf

٣. صحيفة اليوم الإلكترونية. صور | "الإحصاء": ٣٥٠ ألف مطلقة بالمملكة.. ودعوة إلى الإصلاح الأسري وتجنب الخلع. تم الاسترجاع بتاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٢٤م: https://2u.pw/germWYKV